

مقاربة سوسيولوجية للتربية البيئية**A Sociological Approach to Environmental Education****د/ حاتم الميلوشي****دكتور وأستاذ باحث مختصّ في علم الاجتماع
بجامعة قابس (تونس)****DOI: 10.21608/fjssj.2025.365520.1296 Url: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_424183.html**

تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٥/٣/٧ م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/٤/٧ م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/٤/٣٠ م
توثيق البحث: الميلوشي، حاتم. (٢٠٢٥). مقاربة سوسيولوجية للتربية البيئية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع. ٢١، ج. (٧)، ص-ص: ٣-٢٦.

٢٠٢٥ م

مقاربة سوسيولوجية للتربية البيئية

المستخلص:

يعتبر الرهان البيئي من أعقد القضايا التي حاولت المقاربات السوسيولوجية دراستها. مشيرة الى أهمية البعد البيئي في التعلم. وفي ظل غياب المواضيع والأهداف البيئية الواضحة في محتويات برامجنا التربوية وفي مناهجنا التعليمية. تفاقمَت المشاكل البيئية المحلية وأصبحت تهدد حياة الافراد والمجتمعات. في هذا الإطار قدم الطرح السوسيولوجي بعض النماذج لمقاربات (اجتماعية/تربوية/قانونية/معرفية...) ومداخل يمكن اعتمادها كإستراتيجيات ممكنة للتعامل مع القضايا البيئية والتعاطي معها انطلاقا من برامج تكوينية متينة في شكل مادة دراسية يمكن أن نسميها تربية بيئية. قد تقدم حلولاً تربوية عملية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة. والتي وجب تأمينها نظرا لدورها الفعال في تعديل سلوك الأفراد من خلال اكسابهم ثقافة بيئية متينة تزويدهم بمعلومات بيئية طابعها علمي يمكن توظيفها في حل المشاكل البيئية المحلية لاسيما مع اقتراب المخاطر البيئية من محيطنا القريب.

الكلمات المفتاحية: التربية البيئية، التصورات، المقاربات، البيئة.

A sociological approach to environmental education

Abstract:

The environmental challenge is one of the Most complexe issues That sociological approaches have attempted to study, high Lightning the importance of the environmental dimension in Learning. In the absence of clear environmental themes and objectives in the content of Our educational programs and curricula, local environnemental problèmes have worsened and now threaten the lives of individuels and communities. In this context, the sociological approach has proposed several models of approaches (social, educational, legal, cognitive, etc.) and entry points that could be adopted as possible strategies for addressing environmental issues, starting from solid training programs in the form of a subject that we could call environnemental éducation. This could offer practical educational solutions to address contemporary environmental challenges, which should be valued due to their active role in modifying individual behavior by providing them with a solid environmental culture, equipping them with scientific environmental information that can be used to solve local environmental problems, especially as environmental risks approach our immediate surroundings.

Keywords: environmental education, perceptions, approaches, environment.

- مقدمة:

يعتبر الرهان التربوي من أعقد القضايا التي شغلت الشعوب عبر مر العصور. وهو من المواضيع التي اختلفت المقاربات حوله وتتنوعت من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى. وقد واجه المهتمون بالشأن التربوي عدة صعوبات في فهم واقع التربية ورسم تصورات نهائية حولها. وقد تعود هذه الصعوبة إلى حساسية المبحث نظرا لارتباطه بأبعاد دينية، ايدولوجية، سياسية، اجتماعية، ثقافية... من جهة ولصعوبة تكوين وتشكيل أنموذج للطفل المتعلم الذي نسعى إلى نحته من جهة أخرى. في هذا الإطار مثل الاشتغال على تطوير ممارساتنا البيداغوجية مدخلا نظريا وعمليا لتمهين دور المربي وتكوين شخصية الطفل التونسي متعدد الأبعاد. ولئن تعدد النظريات السوسولوجية والتربوية المهمة بالبعد المعرفي والنفسى... فإن الدراسات التي حاولت تبيين البعد البيئي في التعلم كانت نادرة وقليلة باعتبار أن القضايا البيئية تعتبر من المسائل الثانوية وهي غير مطروحة أصلا في برامجنا التربوية وفي مناهجنا التعليمية. لكن مع تفاقم المشاكل البيئية وتدويل قضاياها. جاءت توصيات منظمة الأمم المتحدة ملزمة لكل الدول. ودفعت جميع البلدان لتبني سياسات بيئية صديقة للبيئة. ولئن يتحقق هذا الأمر إلا في ظل برامج تربوية متكاملة. حيث لا قيمة لقوانين وتشريعات بيئية تبقى حبرا على ورق في غياب مقاربة توعوية تثقيفية تنطلق من أسفل سلم نظامنا التربوي. ولعل المقصود بالقول تكوين الأطفال وتنشئتهم منذ المرحلة الابتدائية. ورغم وعينا بقيمة هذا العمل القاعدي ودوره في نحت سلوك الطفل التونسي وجعله صديقا للبيئة. فإن الممارسة الميدانية تعتبر من أصعب ما يواجهه المربي فالانتقال من الجانب النظري إلى واقع الفصل ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى الكثير من الجهد والصبر وإلى الكثير من الشروط الموضوعية منها ما يتعلق بالمدرس كملاح المربي القادر على التجديد الذي يملك تكويننا متينا ومنها ما يتصل بالدافعية ومنها ما له علاقة بالتصورات والتمثيلات لظروف التعلم. ضمن هذا الإطار تبرز القضايا البيئية كأحد الرهانات التربوية التي وجب طرحها وتحسيس الناشئة بأهميتها في الحفاظ على استمرارية وجودنا. والتأكيد على الدور التثقيفي التكويني كأحد السبل التي قد تسهم في تمهين الممارسة البيداغوجية وتجويدها. ويبقى الهاجس الوحيد: أي المداخل أنجع في جعل المتعلم منخرطا مشاركا ومتحفزا للانخراط في أنشطة المربي والمؤسسة التربوية؟ وضمن هذا الإطار برزت أهمية تعديل سلوك الفرد كضرورة ملحة. وصار البدء بتكوين الأطفال منذ السنوات الأولى خطوة مهمة ومن أهم الاستراتيجيات الواجب اختبارها. لأن الاشتغال على هذه

المسائل لا يكون الا في إطار برامج تكوينية دقيقة طويلة الأمد، وعلى مراحل مدروسة ومعدة سلفا. وبدأ مفهوم التربية البيئية يفرض نفسه داخل كل من الحقل والسياسة التربويين مع تدهور الوضع البيئي واقترب مخاطره من البيئة المحلية للأفراد ومعيشهم اليومي.

١- الاشكالية:

مع انتشار الأمراض والأوبئة لاسيما الكورونا تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية والصحية وأصبح مفهوم التربية البيئية من أكثر المفاهيم تداولاً في الحقل البيداغوجي. وبدأ البحث عن تفسيرات لفهم السلوك البيئي للطفل التونسي ومحاولة معرفة اتجاهاته ومواقفه البيئية ودفعه للمشاركة والانخراط في المشاريع البيئية. وقد مثل الانتقال بالمواضيع من الواقع اليومي المعيش إلى مواضيع تربوية تدرس بالفصل من أصعب تحديات المهتمين بالشأن التربوي. خاصة في ظل بروز بعض الصعوبات التعليمية-التعلمية (غموض بعض المفاهيم البيئية. وتنوع طرق التدريس. وغياب ثقافة بيئية للمدرس وتأثير تصورات حول المواضيع البيئية في طريقة تنشيطه ...). ومثل إشكال أي المقاربات البيداغوجية تكون أنجع في تدريسي هذه المواضيع؟ الهاجس الأكبر لدى المختصين وقطب اهتماماتهم مع تغير غايات التربية وأهدافها. ولما أصبح تعزيز السلوك البيئي الصديق للبيئة لدى المتعلم من المقومات الأساسية لرسم شخصية الطفل التونسي. وبرزت إلى السطح عدة قضايا من بينها معرفة أسباب عزوف الأفراد عن الانخراط بالشأن البيئي. وقد يكون من غير المفيد تجاهل بعض المفاهيم المجاورة والتي لها تأثير كبير في إرساء وتطوير تدريس الثقافة البيئية. ضمن هذا الإطار بدأ الجميع يدفع باتجاه البحث عن حلول بيئية عملية من جهة وتغيير طرق التكوين والتثقيف البيئي من جهة أخرى. فلأزمة الأخلاقية والقيمية تأثير في علاقة الفرد بمحيطه تتجلى على شكل ممارسات تهدد التوازن البيئي وللنسق المطرد للتدهور البيئي انعكاسات. غذاها غياب سياسة تربوية ذات طابع بيئي. والتي بدورها خلقت مشاكل استراتيجية. فما هي الإستراتيجية الأنسب لتكوين بيئي يكون مؤثراً في تغيير مواقف الأطفال واتجاهاتهم؟

البحث في العزوف عن الانخراط في المشاريع البيئية يدفعنا للتساؤلات الآتية ذات العلاقة التي قد تساعد في فهم فشلنا في تدريس المواضيع البيئية وإخفاقنا في إكساب الطفل ثقافة بيئية متينة. فهل هي إشكالية مداخل، أم هي إشكالية مفاهيم، أم هي إشكالية قوانين، أم هو إشكال بيداغوجي، أم هو إشكال اجتماعي واقتصادي أم هي إشكالية سياسات واستراتيجيات؟ وتحوم جميع الإشكاليات حول أسئلة مركزية مهمة لا مناص من الاشتغال عليها والبحث فيها بمقاربة

علمية دقيقة. فكيف نؤسس لثقافة بيئية كفيلة بحماية البيئة قادرة على تغيير سلوك المتعلمين وجعله سلوكا بيئيا بعيد المدى؟ ما هي الطرق والاستراتيجيات التي تجعله فعالا على أرض الواقع؟

في واقع الأمر جملة التساؤلات والمفاهيم المجاورة قد تكون على صلة بالموضوع البيئي. فقد تؤثر المادة البيئية المقدمة من قبل المدرس في توجيه سلوك المتعلمين ومواقفهم. وقد يلعب الاشتغال على مفهوم الدافعية دورا مهما في تحفيز المتعلمين على الانخراط في معالجة المشاريع البيئية وتبني مواقف صديقة للبيئة. فهل تتضمن برامجنا التربوية ومواد التدريس أهدافا بيئية واضحة وصريحة؟ وما هو الدور الذي تلعبه الحقائق البيئية؟

٢- تعريف المفاهيم:

- التربية البيئية: مفهوم التربية على حد تعبير عربيات (عربيات، ٢٠٠٩) تعرف على أنها التعلم من أجل فهم وتقدير النظم البيئية بكليتها والعمل معها وتعزيزها وهي تعني التعلم للتبصر بالصورة الكلية المحيطة بمشكلة بيئية بعينها من نشأتها ومنظوراتها واقتصادياتها وثقافتاتها والعمليات الطبيعية التي تسببها والحلول المقترحة للتغلب عليها. وما يجب الإشارة إليه وذكره (عربيات محمد) أن "التثقيف البيئي يختلف عن مفهوم التوعية البيئية. فالوعي البيئي لا يتجاوز بعض حملات الإرشاد السريعة. بينما التثقيف أو التربية البيئية هي أحد علوم البيئة المتعددة العناوين والمراحل والذي يتطلب برامج متخصصة ضمن فترات زمنية ينخرط فيها جميع الأطراف دون استثناء كل من موقعه كعنصر فاعل أو كباحث..." (عربيات، ٢٠٠٩). أما كتاب دليل الحقائق البيئية المدرسية، فيعرف التربية البيئية بأنها "نشاط تربوي مستمر مدى الحياة. يرمي الى ترسيخ الوعي بالبيئة ومشكلاتها لدى الطفل. وتزويده بالمعلومات اللازمة وإكسابه المهارات الضرورية لمعالجة المشكلات البيئية بما يتوافق وقدراته ومؤهلاته الطفلية. وتكوين الاتجاهات الإيجابية لديه وتعليمه على تحمل المسؤولية. من خلال المشاركة النشطة في حل المشكلات البيئية الراهنة ووضع حد لتلك التي يمكن أن تظهر مستقبلا" (دليل الحقائق البيئية المدرسية، ٢٠١١). أما على المستوى الدولي فالتعريفات المقترحة والتي قدمت في المؤتمرات الدولية تتسم بالدقة والوضوح فندوة بلغراد (١٩٧٥) عرفت بأنها "ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع مهتم بالتربية البيئية وبالمشكلات المرتبطة بها. ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام ما يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا كل المشكلات القائمة وأن يحول بينها وبين العودة الى الظهور" (سرحان، ٢٠٠٥) في حين اعتبرها

مؤتمر تبليسي (١٩٧٧) بأنها "عملية إجرائية دائمة لإيقاظ الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد والجماعات، وإكسابهم معارف وقيم ثم مهارات وخبرات وإرادة. مما يسمح لهم بالتصرف فرديا وجماعيا لحل المشاكل الحالية والمستقبلية للبيئة " (Union Européen, 2007). وأخيرا قدم الخبراء في اجتماع هيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بباريس (١٩٧٨) التربية البيئية على أنها العملية التعليمية التي تهدف الى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات جديدة (محمد، ٢٠٠٨) وهي عملية بناء المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم الضرورية لفهم وتقدير العلاقات التي تربط الانسان وحضارته بمحيطه الحيوي والطبيعي وتوضيح حتمية المحافظة على البيئة وترشيد استغلالها لصالح الانسان واستمرارا لحياته ورفع مستواه (الايلسكو، ١٩٧٩).

- التنمية المستدامة:

عرفها كتاب الدليل المنهجي في التربية البيئية الصادر عن الجمهورية التونسية بكونها تمثل النتيجة الحاصلة من الاستغلال المحكم للموارد وطريقة الاستثمار والتوجه التقني وتطوير المؤسسات بشرط أن يتم كل ذلك بكيفية متناسقة تحسن الطاقات الحالية والمستقبلية وتسمح بالاستجابة لحاجيات البشرية ومتطلباتها. ومن ثم وبذلك لا يمكن أن نتحدث عن تنمية مستدامة الا إذا كانت الحاجيات الحالية ملبأة دون المساس بإمكانية توفير حاجيات الأجيال القادمة. (محمد، ٢٠٠٨)

تقوم المقاربة التونسية للتنمية المستدامة على أربعة أبعاد أساسية:

- حماية الموارد الطبيعية من خلال عقلنة التصرف فيها.
 - محاربة كل أشكال الإضرار بالخصائص النوعية للموارد الطبيعية لضمان قدرتها التنافسية الاقتصادية.
 - تجويد مستوى عيش الأفراد عبر مقاومة الأمراض.
 - إرساء مقاربة تنموية تفاعلية تدمج جميع المجالات والأنظمة البيئية.
- ٣- أهداف التربية البيئية:

المتأمل في أهداف التربية البيئية (دليل الحدائق البيئية، ٢٠١١) والتي حددها مؤتمر تبليسي في نطاق الأمم المتحدة سنة ١٩٧٧، تمس عدة جوانب مهمة في نحت شخصية الطفل التونسي. ويظل الوعي والمعرفة والمهارات والاتجاهات والمشاركة النشيطة من أهم

الأبعاد التي يجب تأمينها وتطويرها باستمرار. فالتثقيف البيئي بالقضايا البيئية المحلية وتسلط الضوء على مسبباتها وطرق حلها وعلاجها من التحديات المهمة للمربي والمختص البيئي. لكن التصدي للتدهور البيئي واستباقه لن يتحقق في غياب ثقافة بيئية متينة معرفة علمية ومعلومات دقيقة تساعد على رصد المشكلات البيئية المحلية وحلها أو التقليل من مخاطرها ويبنون خبراتهم بشكل متواصل. وفي هذا الإطار يكتسب الطفل بمساعدة أقرانه آليات التفكير وبعض التقنيات والمهارات الضرورية لحل القضايا البيئية المستجدة من حين إلى آخر. هذه العمليات المتواصلة تزود الأطفال والأفراد بالمعلومات المهمة وتساعدهم على ممارسة قناعاتهم ومواقفهم. وتساهم في تغيير سلوكهم وجعله متناغما مع البيئة وصديقا لها. وهذه الأنشطة تمنح الأطفال والأفراد فرص المشاركة والانخراط في المشاريع البيئية حاضرا ومستقبلا.

٤- مقارنة التصورات:

تتعدد تعريفات التصورات وتختلف من ميدان تربوي لآخر. إذ عرفها الكاتب الفرنسي (ميناي) بالقول "يتمثل التصور في الطريقة الفريدة التي يستعمل بها فرد معين معارفه السابقة في وضع زمان ومكان محددين... وبصيغة أخرى فإن التصور هو مثال شخصي لتتظيم المعارف داخل وضعية معينة" (MIGNE, J, 1970). وهذه المعارف إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار قد تكون سببا مباشرا في إضعاف الدافعية للتعلم من جهة والانخراط في أي مشروع تربوي لاسيما المشاريع البيئية. والمربي المهني هو ذاك المربي الذي يقف على هذه التصورات ويسعى لفهمها وتحليلها وهو تقريبا ما أشار إليه (شيشوب 1988) "وتبعاً لذلك فإن معرفة المدرس للتصورات التي يصوغها تلاميذه حول الظواهر الطبيعية من شأنها أن تعينه على مساعدة المعنيين بالأمر على تخطيطها وذلك عوض إلصاق المعارف العلمية إلى جانبها" فلغويا التصور هو مصدر من تصور الشيء أي صارت عنده صورة وشكل. أما بالمعجم الفرنسي (٢٠٠١) (Le petit Larousse) فيقدم هذا التعريف "إدراك صورة ذهنية... يكون فيها المحتوى مرتبطا بموضوع أو بوضعية أو بحدث... للعالم الذي يعيش فيه الفرد. وقد يعتبر مفهوم التصورات من المفاهيم شديدة الارتباط بسلوك المتعلم. فالأفكار التي يحملها الطفل حول محيطه قد تكون عائقا أمامه وحاجزا معرفيا. لذا وجب الاشتغال عليها وتعديلها بدل إقصائها عبر تقديم المعلومة الصحيحة ومقارنتها بالتصورات الأولية إلى الطفل التي تسجل في شكل فرضيات. بذلك تكتسب المعارف العلمية قيمة ومعنا بالنسبة للطفل. وتلعب الوضعيات -

المشكل ذات الطابع البيئي دورا مهما في إدماج المعارف ما قبل علمية وتوظيفها في حل المشكل البيئي. وما تجدر الإشارة إليه أيضا أن الأبحاث التي قام بها "فتقار" (Wittwer.J: 1972) والتي تناولت مصادر التصورات التي يحملها الأطفال حول بيئتهم. غير أننا سنقتصر على أهميتها في فهم بعض الظواهر البيئية. فالمصدر النفساني ونعني بذلك التاريخ الشخصي للطفل وتجاربه اليومية يكون لها تأثير واضح على تصوراته للمحيط الذي يعيش فيه. وكانت ل (موسكوفيشي" ١٩٦١) عملية السبق في استعمال هذا المفهوم ضمن علم النفس الاجتماعي منذ بداية الستينات فانقلنا من الحديث عن مجرد نظرية علمية طابعها نفسي الى الحديث عن مفهوم التصورات الاجتماعية. أما حاليا فهذا المفهوم كثير الاستخدام داخل العلوم الإنسانية والاجتماعية. وفي واقع الأمر قد لا تكمن الصعوبة في الكشف عن حضور التصورات داخل هذا الحقل أو ذاك وإنما الصعوبة تكمن في الغموض الذي يكتسبه تعريف هذا المفهوم بسبب تقاطعه مع عدة مفاهيم اجتماعية ونفسية أخرى. وبالتالي لا يمكن تعريف هذا المفهوم إلا من خلال العناصر التي تشكله على غرار إبعاد التصور (الموقف المعلومات والحقل التصوري) والتصور كسيرورات (الوضعية والرسو). فعلى سبيل الذكر لا الحصر عرف "دونيزجودلي" (١٩٨٩) التصورات الاجتماعية بكونها شكلا من المعرفة الخاصة معرفة حس عام وتأخذ شكل معرفة مشتركة بين أفراد مجموعة معينة لها منحا عمليا تهدف إلى بناء واقع اجتماعي مشترك" فهي إذن نوع من التفكير الاجتماعي. أما حسب التعريف النفسي الاجتماعي ل "دواز" فهي "مبادئ مولدة لأخذ مواقف مرتبطة بمدخلات خاصة في مجموعة علاقات اجتماعية ومنظمة للمسارات الرمزية المتخللة في هذه العلاقات. (نعيمي، ٢٠٠٨). أما التعريف الذي يقترحه "جون كلود أبريك" بأن التصور هو "نتاج ومسار لنشاط ذهني عن طريقه تتم إعادة بناء الواقع من طرف الفرد والمجموعة وإعطائه معنا خاصا. أما التصورات في التعليم والتعلم فتتمثل التصورات إحدى أهم مكونات عملية التعليم والتعلم فالتصورات التي يحملها أطراف العملية التربوية لها دور أساسي في تحديد مواقف واتجاهات الأفراد. لذلك تؤكد "تشارليي" (١٩٨٩) "أن معرفة واعية بدور التصورات يمكن أن تساعد على حسن التصرف في المحيط التربوي"

٥- المقاربة القانونية:

كثيرا ما نهمل الجانب التثقيفي القانوني للمربي حول البيئة فتفشل العملية التربوية نتيجة جهل ببعض الشروط البيئية فلا ننجح في إقناع المتعلمين ببعض السلوكات البيئية نظرا

لانتقادنا للحجج القانونية الدامغة وهو من المسائل التي وجب الاعتناء بها. فمعظمنا يجهل شروط حفر بئر للاستغلال الفلاحي ولا ندرك مخاطر تلك الممارسات في الإضرار بالتوازن البيئي والحال أن هذا مرتبط بتلك. لذلك يخفق المربي في تقريب الصورة من ذهن المتعلم. فكلما اكتسب المعلم ثقافة كلما قدم معلومات دقيقة تقنع المتعلم ويسعى جاهدا لاستثمارها في تكوينه الشخصي وحتى في تنمية مهاراته البيئية.

٦-المقاربة التربوية:

٦-١ - مقارنة الثقافة البيئية:

قد لا يعود غياب الثقافة البيئية فقط لضعف تكوين المدرسين في الميدان البيئي وإنما أيضا لقلة الانتاجات الأدبية والعلمية المتعلقة بالبيئة وندرتها مقارنة بالكتابات الأخرى. بالإضافة لضعف المطالعات في هذا المجال. بل على العكس من ذلك فالكتابات القصصية كثيرا ما ترسم مشاهد بيئية خيالية في ذهن المتعلم لا وجود لها على أرض الواقع فتخلق شرخا كبيرا مع البيئة المحلية تجعل الطفل يعيش في عالم مثالي فلا يلتفت لمشاكل البيئة التي يطرحها الواقع الذي يعيش فيه نظرا لتأثره بالواقع العجائبي فيصاب بالإحباط نتيجة الوضع البيئي المتدهور و الكارثي. هذا وتجدر الإشارة الى غياب إحصائيات دقيقة يمكنها أن تقدم لمحة عن عدد الانتاجات الحقيقية أو حتى مدى ملاءمتها لمستوى المتعلمين الأكاديمي أو عن المواضيع البيئية المطروحة.

٦-٢ - مقارنة القصة البيئية:

يساعد تعريف القصة البيئية في فهم مقاربتها. لذلك انطلقنا من تعريفها لغاية منهجية بالأساس. ونعني بها " الحكايات التي تروى لطلاب المرحلة الأساسية الدنيا وتتطوي على مضامين تربوية بيئية بقصد زيادة وعيهم ببعض القضايا والمشكلات البيئية واكتساب السلوك البيئي الإيجابي نحوها وتتميز بقدر كبير من الاثارة والتشويق (نشوان، ٢٠٠٣). غير أن الوعي البيئي لدى المتعلم يمكن تنميته وتطويره إذا ما اعتمدنا القصص ذات الطابع البيئي. علما وأن القصة عموما تعتبر من أكثر الطرق التربوية المفضلة في التعلم لدى الطفل. ينضاف إلى ذلك دورها التوجيهي لسلوك الطفل علاوة على أبعاده التعليمية ذات الأثر في الواقع. (نشوان، ٢٠٠٣) وهو تقريبا ما أكدت عليه نتائج دراسة (عوض، ١٩٨٢) والتي أشارت الى أهمية القصة المحكية في تكوين شخصية الطفل. فأسلوبها البسيط ولغتها السلسة تجعل مضامينها تعلق بالذهن فيستبطن المتعلم القيم ويعمل به، غير بعيد عن هذا الطرح

أكدت أبحاث (Ferrant ١٩٩٢). أن القصص التي تنطلق من واقع الطفل والبيئة المحلية التي يعيش فيها لها دور مهم في إثراء الثقافة البيئية للأطفال وتنمي وعيهم بالمشكلات البيئية المحلية، في هذا الإطار تميزت مقارنة عبد الحميد (١٩٩٧م) عن غيرها من الدراسات باعتمادها على المقارنة وقطباها أسلوبيا القصة والمناقشات. لمعرفة أيهما يكون تأثيره أقوى في عملية اكتساب الثقافة البيئية لدى أطفال ما قبل المدرسة. وخلصت أبحاثه الميدانية الى كون المجموعة التي اعتمدت القصص لتنمية الوعي البيئي كان مردودها أكبر من المجموعة التي اتخذت من النقاش أسلوبا تعليميا. (نشوان، ٢٠٠٣)

٧-المقاربة الصحية:

قد يساعد ربط الجانب البيئي بالجانب الصحي في جعل الأفراد يخطرطن في البرامج البيئية نظرا لخوفهم الشديد على حياتهم لاسيما إذا ما تعلق الأمر بقضايا الوضع الصحي أو الأمن الصحي. لذا وجب العمل في هذا المستوى على التأكيد العلاقة التلازمية بين الجانب البيئي والجانب الصحي وسلامة إحداها رهين سلامة الآخر. وكثيرا ما نتحدث عن بيئة صحية فسلامة الجانب البيئي رهين توفر الجانب الصحي.

٨- المقاربة الاجتماعية مقارنة التداخل المفهومي:

قد يؤثر غياب العدالة الاجتماعية في انعدام العدالة البيئية. فليس للجميع نفس الحظوظ في مجابهة الكوارث. وبالتالي تختلف مستويات الضرر من بيئة محلية إلى أخرى. ولفهم المشاكل البيئية والتعامل معها نحن بحاجة لعدالة اجتماعية تضمن توزيعا عادلا للثروات الطبيعية فلن يخطر الجميع في حماية البيئة والحفاظ على مخزونها في ظل الشعور بالضميم. ويعكس الانحدار الاجتماعي مدى التدهور البيئي الذي تعيشه فئة ما. فالحديث عن تربية بيئية تقود لحماية البيئة تستوجب الكثير من الإمكانيات المادية واللوجستية. ونفس الأمر تقريبا عندما نتحدث عن تربية بيئية كرهان تربوي مدرج ضمن أولوياتنا. فتمهين تدريس هذه المادة التربوية يتطلب عدالة تربوية تنظيمية أي بوضعها في مادة تعليمية مستقلة وإيلائها نفس مكانة بقية المواد الاجتماعية ولن يكون ذلك يسيرا إلا بتوفير الكثير من الجهد والعديد من الشروط المادية وغير المادية. وتهدف العدالة البيئية إلى عدالة على مستوى التوزيع العادل للبيئة والثروات البيئية وتوزيع عادل للأضرار البيئية. فكلما كانت الإمكانيات المادية كبيرة كلما كانت مواجهة الكوارث أيسر والخسائر محدودة. لذلك فإن أي مقارنة تنموية حري بها أن تضع ضمن أهدافها العدالة البيئية إذا أرادت أن تحقق بعض التقدم. وفي حال إقصاء هذا

الشرط فإن هذه السياسة التنموية تفقد شروط بقائها. فالحق في الحصول على الكهرباء والمرافق الأساسية وجب أن يكون متاحا للجميع وقس على ذلك بقية الخدمات العمومية.

٩- المقاربة الإعلامية-التواصلية:

٩-١- الإعلام كأحد روافد المقاربة التربوية للبيئة:

رغم التفاعل المستمر بين المواطن مع بيئته القريبة بقيت العديد من القضايا البيئية بعيدة عن أعين المجتمع وغيبت مخاطرها. ضمن هذا الإطار قدمت المقاربة الإعلامية نفسها كوسيلة لمواكبة النسق المتسارع لتدهور الوضع البيئي. وجب اعتماد أساليب جديدة تتماشى والكم الهائل من المعلومات البيئية الوافدة بطريقة تجعل المعلومة تصل لأكثر عدد ممكن في المجتمع مع الحرص على تقديم المعلومة الصحيحة والميسرة التي يفهمها الجميع.

٩-٢- المقاربة الصحفية:

تقوم الصحافة المكتوبة بدور تثقيفي مهم في التعريف بالقضايا البيئية. وهي عادة ما تستثمر المعلومات التي يتناولها الخبراء. فتحولها إلى مادة تثقيفية لها مؤثرة على واضعي السياسات البيئية من جهة والأفراد من جهة أخرى. ويبدو أن التأثير يكون كبيرا لدى الأطفال. حيث أكدت بن يحي. سهام (٢٠١٧) في دراستها التي تناولت فيها بالدرس بعض الصحف الوطنية وأخرى جهوية أن المجتمع يقوم بدور الضاغطة على سلطة الإشراف بتوجيه من المختصين بالبيئة. فأى ظاهرة تثير القلق تجد صداها لديهم. وقد بينت في دراستها أن التأثير على الأطفال يكون أيسر بكثير منه على الكبار وهم بدورهم يؤثرون على آبائهم. (جيهان رشتي. ١٩٩١ ص ١٥٢-١٥٣). ثم أكدت على دور تثقيف المرأة في نشر الوعي البيئي نظرا لموقعها النشط داخل الأسرة. (بن يحي، ٢٠١٧)

١٠- مقارنة الحقائق البيئية:

البعد البيداغوجي (دليل الحقائق البيئية، ٢٠١١) هو بمثابة المرجعية النظرية لتوجيه المدرس وتتمين دور المربي التونسي بخصوص كيفية توظيف خبرته في تأثيث أنشطة تثقيفية تنثري المادة التعليمية - التعليمية التي يدرسها ضمن خطة بيداغوجية واضحة المراحل ومتعددة الأساليب والاستراتيجيات ضمن مقاربة تقييمية تنطلق من القضايا والمشكلات البيئية المحلية باعتبارها قريبة من المشاكل الحقيقية للمتعلم وجعله يقترح بنفسه حلولاً عملية تنجز في شكل مشاريع فلاحية بالحديقة البيئية المدرسية وإكسابه القدرة على توظيف قدراته الذاتية الإبداعية عبر توظيف بعض الكتب على غرار دليل الحقائق البيئية المدرسية لتغيير سلوك

المتعلمين وتعديل مواقفهم وجعلها صديقة للبيئة وجعلهم ينخرطون في مشاريع بيئية محلية ويتطوعون بدافعية كبيرة لحل القضايا البيئية. ويمثل كتاب دليل الحقائق البيئية المدرسية الصادر عن وزارة الفلاحة والبيئة لسنة ٢٠١١ والذي يحتوي ستة أقسام بيداغوجية اثنان منها يمثلان الخلفية النظرية للتربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة. في حين تهتم باقي الأبواب برسم الأهداف العامة وصياغتها والتعريف بالطرق والأساليب الموظفة. بالتوازي مع ذلك يقدم الكتاب بعض النماذج من الاختبارات التقييمية التي تقيس أثر التعلم لدى المتعلمين. ويقدم هذا المرجع بعض القضايا والمشكلات البيئية التي تمثل حاجة بالنسبة إلى المتعلمين على حد تعبير كلايراد. فيحاولون طرحها ويقومون بدور تحسيسي للتعريف بها ويبحثون لها عن حلول في إطار حقائق بيئية مدرسية يؤطرها مدرسون مهنيون وينشطها المتعلمون أنفسهم.

١١- إسهامات التربية البيئية في معالجة المشكل البيئي.

مكننا البحث من رصد جملة من التوصيات الملحة والمفيدة، والتي قد تساهم في تعديل مواقف الأفراد تجاه القضايا البيئية (المحلية). والتي لها دور في التأثير في سلوكياتهم وتوجيهها بشكل سليم منذ مراحل الطفولة المبكرة والتي يمكن الاستفادة منها لاحقا حينما يلعبون أدوارا مهمة في المجتمع. كمجتمع مدني أو كسلطة تشريعية أو كمسؤول ضمن وزارة القرار والإشراف. فعلى المستوى التربوي والبيداغوجي والتثقيفي عديدة هي الأفكار والمقاربات والتي من أهمها تثمين البعد التثقيفي المتكامل ضمن برامج تكوينية مدروسة تجمع بين الهدف البيئي والمعلومة العلمية- البيئية الدقيقة وتستهدف مهارات حلّ المشاكل البيئية المحلية وإكساب الطفل روح المسؤولية التي تتجاوز البعد التوعوي الظرفي. ويجب الإسراع بإدخال مادة التربية البيئية ضمن التكوين التعليمي الأكاديمي للطفل. مع التنصيص على ضرورة وضعها - مادة التربية البيئية - كمادة مستقلة يمتحن فيها الطفل نظريا وتطبيقيا. مع الحرص على تعميم مادة التربية البيئية لجميع المستويات التعليمية بالمرحلة الأساسية. نظرا لدورها التثقيفي في إيصال جميع الأفكار والقيم البيئية ونقلها إلى الأسر وهي التي تؤثر لاحقا في المجتمع وتحديث تغييرات مجتمعية مهمة. ولجعل الأمر ممكنا عمليا، وجب وضع دليل توجيهي لتدريس التربية البيئية يشرف على وضعه خبراء في البيئة ومختصون في البيداغوجيا وخبراء في علم الاجتماع... مع التركيز على الجمع والمراوحة بين التكوين النظري والتطبيقي للمتعلمين. وحتى التكوين الميداني من حين إلى آخر. مع ضرورة الاستفادة من الأفكار الجديدة التي تطرحها

المقاربات التربوية والتي يظهر دورها جليا في فهم التأثيرات التفاعلية ودراساتها صلب المجتمع وتمثل سبل تطويرها.

١٢- إسهامات التربية البيئية في حماية الطبيعة ومواردها:

وللبعد التنموي أهمية كبرى في دعم أهمية المقاربة التشاركية التعاونية والتفاعلية في حل المشاكل البيئية، حيث من الجيد في هذا الإطار تبيين دور المواطن-الولي في السياسات التنموية المحلية، وتدعيم الدور الحقيقي للجمعيات كوسيط مهم بين الدولة والمجتمع. وتعتبر مراعاة الفروق البيئية بين المناطق أثناء طرح المقاربات التنموية وأثناء وضع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية. من المسائل المهمة التي وجب عدم إهمالها، فلكل منطقة خصوصية بيئية محلية. وقد يكون فشل أو نجاح التجارب التنموية رهين الأخذ بهذه الفروقات. لكن تبقى المقاربة الصحية كشرط أساسي لأي مقارنة تنموية بيئية مقاومة للتجاوزات البيئية والفساد الذي قد يطال بعض المشاريع التنموية. فالشروط الصحية الصارمة والقوانين والتشريعات الصحية المواكبة تساعد بشكل كبير في محاربة الشركات المخلة بالقواعد الصحية والمخالفة لقوانين البيئة قد تعرض حياة الأفراد للخطر. أما فيما يتعلق بالبعد التشريعي فمن المهم الحرص على مواكبة البعد التشريعي للبعد الرقابي عبر سن قوانين جديدة وعصرية رادعة للمخالفين تكون كفيلة بمنع الأضرار بنظامنا البيئي (كتكليف المخالفين بتقديم خدمة اجتماعية للمجتمع عوض سجنهم فتحصل الفائدة ويتغير سلوكه). بالتالي وجب تعميم هذه الأفكار وجعلها أولوية مطلقة والسعي إلى إدراجها في تقاليد المجتمع والدولة على حد سواء. ومن شأن هذه المبادرات المساهمة في تعزيز السلوك البيئي السليم وتطويره. فتتغير سلوكيات الجميع ويصبحون مسؤولين ومشاركين في رصد الخروقات وفصحها والتشهير بها. فنحن بحاجة إلى سن تشريعات بيئية جديدة وتحسين القوانين وتعديلها باستمرار. ونحن بحاجة أيضا إلى تشريعات تعنى بتنظيم ودعم صندوق التلوث وتفعيله وتبيين مثل هذه المبادرات. ولمزيد ترشيد البعد التشريعي والرقابي وجب إحداث لجان يقظة بيئية تعاضد مجهود الشرطة البيئية مع منحها صلاحيات أكبر بإمكانيات أكبر مناظير ليلية وكاميرات حرارية متطورة تراقب الغابات والمناطق الحساسة ليلا نهارا... ويعتبر البعد التثقيفي-الميداني من أهم الأبعاد التي وجب تطويرها والتركيز عليها فهو يعكس التأثيرات المباشرة للتكوين ويرصد ما تم إنجازه ميدانيا وقيس أثره في الواقع اليومي. مع الحرص على تنويع طرق التثقيف البيئي وتطويرها باستمرار. ومن المهم الانتباه إلى ضرورة التركيز على الوعي الفردي والجماعي. وفي

نفس السياق وجب تثمين دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في تثقيف الطفل والاستفادة من دورهم في التنشئة الاجتماعية للأفراد. ويمكن لبعض المبادرات أن تقوي الدافعية للمشاركة وتساعد في التشجيع على الانخراط في الأنشطة البيئية التثقيفية كإحداث جوائز تحفيزية قيمة لأفضل أسرة، لأفضل بلدية، لأفضل ولاية تحترم البيئة ورصد مكافأة مهمة وشهادة لأفضل عائلة بيئية مثالية، شهادة أفضل بلدية شهادة أفضل طفل-مواطن بيئي شهادة أفضل ولاية صديقة للبيئة وغيرها من الأفكار المشابهة. غير أن غياب البعد الاستشرافي التواصلية للدولة حال دون ذلك. ففي هذا المستوى سلطة الاشراف وحكوماتها المتعاقبة مطالبة بالاستئناس بتجارب البلدان الأخرى وتعديلها لتستجيب مع الخصوصية التونسية. وهي مدعوة لتكثيف الاشتغال على البعد السلوكي وتثمين دور الخبراء البيئيين والمختصين التربويين والسوسيولوجيين والسلوكيين في البرامج التنموية ذات الطابع البيئي خاصة. وهي مطالبة بتبني أفكار جمعياتية جديدة وتثمينها على غرار نشاط جمعية Veloution Tunisie التي أدخلت فكرة الدراجة الكهربائية إلى المدن للتقليص من التلوث. وهي قادرة محاولة تبني وتطبيق مفهوم البلوكشين وتطبيقه (المدينة الذكية) ببلادنا والذي يثمن التنمية والحوكمة واحترام البيئة لو توفرت الإرادة والرغبة في التغيير. وهي ملزمة بالاقصصار على دخول الشركات الصناعية والتجارية إلى سوق البورصة المالية للشركات المحترمة للشروط البيئية دون غيرها. وهي التي بإمكانها منح جواز بيئي على غرار الجواز الصحي الخاص بكوننا للأشخاص والشركات والمؤسسات والمدن المحترمة للبيئة دون غيرها. وهي المسؤولة عن التكثيف ومضاعفة الإدارات والمؤسسات البيئية وتشجيعها وتقديم الدعم القانوني واللوجستي لها لتنشط بشكل جيد وفعال في ظل انعدام وجودها تقريبا لاسيما بولاية مدين مؤسدة واحدة بمعتمدية مدين الجنوبية. مع ضرورة حث هذه المؤسسات على التعامل، والتعاون، والتفاعل الإيجابي مع الجمعيات البيئية المحلية الخاصة بكل إقليم والمجتمع المدني ليكون تدخلها مباشرا وفعالا واستباقيا في أغلب الأوقات. مع مراعاة خصوصية المشاكل البيئية المحلية، تظل المقاربة السوسيولوجية للقضايا البيئية كثيرة الأهمية، وتعتبر العقل المفكر والمنظر لكل تغيير لاحق. والدعوة ملحة هنا الى مزيد التعمق في دراسة التمثلات كمدخل لتدريس التربية البيئية وكمدخل مهم لفهم سلوكيات الأفراد وتغييرها. ومن المفيد أيضا أن يهتم الباحثون بقياس مدى تغير المواقف والاتجاهات على إثر الحصول على تكوين في التربية البيئية. ومزيد تطوير البحوث التي تشغل على كيفية توظيف مفهوم الدافعية (الداخلية) في تحفيز الأفراد على

تغيير مواقفهم وسلوكياتهم البيئية. أو من خلال العمل على توجيه اتجاهات الأطفال تجاه البيئة عن طريق مقاربات تربوية ثرية ومحفزة تقوم بتزويدهم بمعلومات تعزز قناعاتهم وتعديل سلوكهم البيئي. ومن خلال دراسات تشتغل على تعزيز حل المشكلات البيئية بمقاربات تنشيطية توسع خبراتهم وتقوي دافعيتهم واهتمامهم بالمجال البيئي. وبحوث ميدانية توظف الذكاء الاصطناعي في معالجة القضايا البيئية وفي تشمين الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة ضمن مقارنة تنموية مستدامة. وتدعم المقاربات الكلاسيكية بمقاربات حديثة تعتمد تغير البعد السلوكي كمدخل مهم في تغيير الوعي البيئي ضمن التربية المغيرة (Education Transformatrice) التي تبنتها منظمة اليونسكو وتسعى الى العمل عليه وتعميمه في دول العالم ككل. ويمكن الاستفادة أيضا من توظيف علم المخاطر كمحرك مهم ومحور أساسي للخطط البيئية المستقبلية المرشدة كقضية شح المياه ودورها في البحث عن حلول بديلة لتعويض النقص الحاصل في المخزون المائي من خلال مقارنة علمية-تقنية (نظريات ومستجدات تقنيات المياه) وأخرى تثقيفية-معرفية (توعية الأفراد والمجتمعات) وأخرى سلوكية (ورشات ميدانية مباشرة...). أما على المستوى الدولي فوجب الضغط أكثر على الدول المتقدمة للالتزام بالشروط البيئية للانخراط أكثر في البرامج التنموية المستدامة ذات البعد الكوني لاسيما التي تهتم بقضايا التحولات المناخية. مع الحرص على منح الجمعيات الحكومية وغير الحكومية صلاحيات أكبر للتدخل المباشر والرقابة المباشرة للإخلالات البيئية المحلية والكونية. وقد أصبح أيضا من الضروري جعل قمم المناخ قمما استباقية دورية وسنوية وتقييمية تعقد لتقييم مدى التزام الجميع بما تم الاتفاق عليه والاتفاق على الخطط الموائية ليكون العمل متواصلًا. فلم لا نخلق أفكارا جديدة محفزة على غرار رصد جائزة سنوية قيمة تمنح لأفضل بلد صديق للبيئة تقدم في كل قمة مناخ تنظم. وربما قد يتم تكليف دولة - بشكل دوري - لتشرف على الأمن البيئي الكوني وتعد تقريرًا بيئيًا سنويًا بالتنسيق مع الأمم المتحدة لمزيد التحسيس بالمخاطر الكونية وبقيمة العمل الجماعي وتوحيد الجهود لمجابهة المشاكل المستقبلية. وهو ما يجعلها -كدولة مشرفة ومسؤولة- تشعر بقيمة دورها وبالتالي تلتزم على غرار بقية دول العالم والدول المخلة تخضع لعقوبات صارمة كتحميلها الخسائر الناجمة عن تقاعسها في حفظ الأمن البيئي العالمي. وهذه الدول مدعوة لتوظيف التقنيات الحديثة للاقتصاد الأخضر. كاستخدام اللوحات الشمسية في توليد الطاقة بجميع مؤسسات الدولة لاسيما المؤسسات التربوية والجامعية. وهي مطالبة بتثمين الطاقة البديلة في عدة مجالات. كإعادة

استغلال ما يعرف باسم "المياه الرمادية" التي لها عدة استخدامات كتقنياتها وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب أو استخدامها في المجال الزراعي. وعلى المستوى التقني فالدولة من واجبها تشجيع استخدام السيارات الكهربائية التي يمكن شحنها في محطات كهربائية مخصصة للغرض. أو التشجيع وتحفيز المواطنين على استخدام السيارات التي يمكن تشغيلها عبر تقنية حديثة يطلق عليها اسم تكنولوجيا (Les panneaux photovoltaïques) التي تولد الطاقة الكهربائية عبر تخزين الطاقة الشمسية. مع الحرص على تعميمها في جميع المجالات ولجميع العربات. وأخيرا من بين المقترحات التي ندعو جميع الدول لتبنيها في المجال البيئي والصحي تخصيص وزارة مستقلة بصلاحيات تنسيقية مطلقة مع بقية الوزارات تعرف باسم "وزارة مجابهة الكوارث". والتي في نظرنا أصبحت ضرورية. خاصة مع الأضرار الكبيرة التي خلفتها التغيرات المناخية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض وما خلفته من أعاصير قوية. أو الزلازل التي ضربت العديد من الدول وكشفت عن هشاشة المباني لعدة دول وفشحت سلوكيات للأفراد كالبناء الفوضوي. أو البناء غير الخاضع للشروط العلمية ولشروط السلامة. ولم لا يتم تبني هذه الفكرة دوليا "وزارة مجابهة الكوارث". ومن واجبات هذه الوزارة تكوين الأفراد وتثقيفهم في الحفاظ على سلامتهم كتدريبهم على الاسعافات الأولية بشكل الزامي. وعلى تعليمهم السلوكيات الصحيحة الواجب اتخاذها عند وقوع الزلازل أو كيفية الاحتماء والأماكن الأفضل للاحتماء عند الأعاصير وغيرها من قواعد السلامة الصحية مع الحرص على جعل هذه الشهادة وثيقة وطنية اجبارية لجميع المواطنين. ووجب إيلاء "الاقتصاد الدائري" دورا مهما في التنمية المستدامة ويمكن الاستفادة أيضا من فضلات مواد البناء والنفايات أو ما يعرف "بالردم" في تعبيد الطرقات نظرا لاحتوائها على مكونات مهمة يمكن استخدامها والتجارب عديدة في العالم. وقرس على ذلك نفايات المؤسسات التربوية (أوراق طاوولات أبواب حديدية حافلات قديمة...) على غرار الحافلة بإحدى المدارس الريفية بمدنين والتي وقع تحويلها الى قاعة مطالعة. وفي الختام وجب تثمين وتطوير وتعميم طريقة الزراعة دون تربة وهي تجربة تونسية أثبتت جودتها في انتاج أغذية صحية بأقل جهد مع الحفاظ على الثروة المائية.

– الخاتمة:

تعكس الأزمة البيئية فشلا ذريعا للتربية التي راهنا عليها لسنوات طويلة وقد تكون نتيجة حتمية للسياسات التربوية الخاطئة. ويهدف هذا العمل إلى إيجاد قراءة سوسيولوجية لمفهوم التربية البيئية. وهو بحث في التمثلات الاجتماعية-البيئية للأطفال والأولياء. وهو كذلك

بحث في أسباب عزوف الأفراد عن الانخراط في الشأن البيئي في ظل غياب سياسة تربية ناجعة. وقد انطلقنا في الإطار النظري للدراسة من إشكالية رئيسية للبحث مفادها وجود أزمة قيم وهوة كبيرة بين الجانب النظري والممارسة اليومية التي تعكس سلوكا بيئيا غير صديق للبيئة ورغبة كبيرة في معرفة أسباب عزوف الأفراد عن الانخراط في الشأن البيئي. وعبرنا عنها من خلال أسئلة فرعية. فكيف نؤسس لثقافة بيئية كفيلة بحماية البيئة والتعريف بقضاياها وتكون قادرة على تغيير سلوك المتعلمين وتعديله وجعلهم أصدقاء للبيئة وتنقيفهم بطريقة علمية-بيداغوجية؟ وكيف يمكننا تمهين المقاربة التربوية للبيئة؟ وأخيرا هل تدريس التربية البيئية قادر لوحده على تغيير اتجاهات الأطفال وتعديل مواقفهم من البيئة؟

تجدر الإشارة هنا إلى مفهومين رئيسيين كالثقافة البيئية وهي "عملية اكتساب الفرد للمكونات المعرفية، والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته" والوعي البيئي باعتباره "عملية إعداد الإنسان للتعامل مع بيئته تعاملًا رشيدا وهو تكوين اتجاهات ايجابية نحو البيئة وهو تزويد الأفراد بالمعلومات البيئية التي تمكنه من معرفة بيئته" وهنا تجدر الإشارة الى الفرق بين التنقيف البيئي والوعي البيئي. فالتنقيف البيئي هو عبارة عن تكوين متواصل وبرامج متخصصة ضمن برنامج تنقيفي متكامل يكسب الفرد سلوكا بيئيا ومهارات صديقة للبيئة ضمن فترات زمنية ينخرط فيها جميع الأطراف دون استثناء كل من موقعه كعنصر فاعل أو كباحث... كما أشار إلى ذلك محمد عريبات. الذي يعتبر أن الوعي البيئي لا يتجاوز بعض حملات الارشاد التحسيسية الظرفية. وقد أدرجت فكرة التمثل الاجتماعي في علم النفس الاجتماعي عن طريق سارج موسكوفيتشي سنة ١٩٦١ في كتابه الشهير تحت عنوان : "التحليل الاجتماعي" جمهوره وصورته. ويرى Pétard (Jean-Pierre) أن للتمثلات الاجتماعية اسهامات كبيرة إذا ما توافقت مع قيمنا، مبادئنا، أفكارنا ومعارفنا وهي لدى موسكوفيتشي Moscovici (١٩٧٦) "إعادة اظهار الشيء للوعي مرة ثانية رغم غيابه في هذا المجال المادي". وعرفها أيضا بكونها: "منتوجا للفكر الإنساني، وسيرورة بواسطتها يتحكم الفرد في محيطه". وهي في نظره نظام مرن وشمولي، تُبنى في إطاره المواقف الاجتماعية. في حين يعتبرها دواز Doise (١٩٩٠) "جملة من المبادئ تتشأ وتتشكل بهدف اتخاذ مواقف مرتبطة باندماجات خاصة، في مجال العلاقات الاجتماعية للأفراد". وقد بينا في بحثنا كيف ساهمت المقاربات النفسية الاجتماعية في إخراج مفهوم التمثلات من طابعه المسقط والضيق الذي اختزله فيه علم الاجتماع. وبيننا أثر المقاربة التفاعلية متعددة الأبعاد في فهم السلوك البيئي

وتعدّله.وأشرنا إلى أهمية مفهوم التغير الاجتماعي كانعكاس لتبادلات ديناميكية تفاعلية شديدة الكثافة.وكشفنا عن دور الأفراد في التأثير في سلوكيات المجتمع وتغييرها.وقد مثل علم اجتماع البيئة وعلم اجتماع المخاطر من البراديجمات المهمة التي ركزنا عليها في الإطار الأكاديمي لبحثنا.وقد أشار Chambart de Lauwel (١٩٨٢) إلى أن بروز علم اجتماع البيئة وتطوره كان نتيجة تعقد الظاهرة البيئية وشموليتها.حيث انخرطت مقاربات هذا العلم في الاهتمام بالمجال البيئي ودراسة التمثلات حول المحيط لفهم السلوكيات البيئية وتفسيرها.وقد ركز علم اجتماع البيئة من وجهة نظر Freidson (١٩٨٤) على المباحث التي تثير القضايا الاجتماعية بطريقة نقدية والتي تعكس خصوصية الموضوع البيئي.ويتمثل دوره من وجهة نظر لاتوش (Latouche 2006) في إبراز ما سبّبه الفكر الرأسمالي من آثار على البيئة والطبيعة وعلى حياة الإنسان.في حين يؤكد دوفار ٢٠٠٥ أنها بحث في الأبعاد المادية والصحية والمواضيع المتصلة بالمحيط والتي كان علم الاجتماع لا يبحث فيها ويعتبرها مواضيع فيزيائية ليست من اختصاصه.ويمكن القول أن هذا العلم حاول إخراج علم الاجتماع من طابعه العلمي الصرف الذي يستنبط القوانين المجتمعية الوضعية ويحددها، حيث أصبح علما ميدانيا ديناميكيا يساير واقع الظواهر الاجتماعية في حركيتها ويتفاعل معها.أما البراديقم الثاني الذي حاولنا توظيفه فيتمثل في علم اجتماع المخاطر والذي كان وليد تنامي الوعي بالمخاطر ساهم في ظهور تيار علمي يبحث في آثار المخاطر البيئية على الانسان.ونتيجة لتصدع كتلة المصالح الاقتصادية تحت تأثير انتقائية المخاطرة.ففي كلّ مكان تُهدّد فيه الملوّثات حياة الطبيعة والإنسان.من وجهة نظر اولريش بيك، مجتمع المخاطرة (٢٠٠٩).وتلعب المشاكل البيئية المحلية دورا مهما في تطوير الوعي البيئي لدى المواطن نظرا لحركيته وديناميكيته داخل المجتمع.وأشارت المقاربة البيداغوجية المدمجة للتربية البيئية في البرنامج الدراسي للطفل ودورها في تأطير المتعلمين وتنشئتهم على حب البيئة منذ المراحل العمرية الأولى من خلال إدماج التربية البيئية في البرامج الرسمية للطفل التونسي منذ المرحلة الابتدائية.مع الحرص على تثمين قيمة الاستراتيجيات العلمية وأهمية الدور الاستشاري للخبراء.كما أكدوا أيضا في تمثالتهم على العلاقة التلازمية بين الحلول الممكنة وجدية الدولة.مع التأكيد على دور الدولة في رسم البرامج التكوينية التحسيسية والتكثيف منها ومراقبتها ودورها في تثمين المقاربات الاستباقية في كل المناطق والحرص على مراعاة خصوصية كل منطقة.وفيما يتعلق بأهمية المقاربة الاستباقية فقد أكدوا على ارتباطات دالة بين فلسفة المقاربة الدفاعية الاستباقية

لحماية البيئة ودافعية الأفراد. وشددوا على ضرورة الانتقال من التنظير إلى الممارسة الفعلية والعمل الميداني. والحرص على تقوية الدافعية عبر تنويع الطرق والأساليب التنشيطية والبيداغوجية مع جعل مادة التربية البيئية مادة أساسية ومستقلة كبقية المواد لأطفال المرحلة الابتدائية. وأخيرا كشفوا عن ارتباطات دالة بين التشخيص الدقيق للوضع البيئي والتعليم والتعلم. مع التركيز الكلي على الأطفال كمنطلق أساسي لكل إصلاح يشمل البرامج التربوية وضرورة جعل الأطفال مراقبين لسلوكهم البيئي مسؤولين عن تصرفاتهم ومعدلين لاتجاهاتهم ومشاركين ومحفزين لأقرانهم. ولكن رغم أهمية النتائج المتحصل عليها وقيمة الأفكار المطروحة فإن الجميع مسؤول ومتهم ومشارك في عدم التوقي من الكوارث البيئية ويبقى من الضروري توفر الإرادة لدى جميع الأفراد بالتوازي مع مجهود "الحكومات والبلديات" ونماذج النمو الحالية تعكس انعداماً وغياباً للعدالة الاجتماعية والبيئية. فالحقوق الأساسية للأجيال الحالية مهددة والقانون الدولي ليس جاهزاً ولا قادراً على حمايتها. والدور المحوري للبلدية في تجسيد الإرادة على أرض الواقع كما يقر بذلك سليمان بن يوسف الأمين. غير أنه من المهم القول بأن السلوك الإنساني تجاه البيئة هو سلوك يكتسب بالتثقيف (التربية البيئية) وبالتكوين (برامج ومحتويات) وبالتدريب (مهارات). وليس شيئاً فطرياً يولد به الإنسان. ومن المهم أيضاً إيلاء البعد البيداغوجي-التربوي والتعليمي المكانة المهمة. واعتباره مدخلاً مهماً لتكوين الطفل وتنشئته بيئياً. وقد يكون من الضروري في إطار مناقشة نتائج البحث القول بأن العدالة البيئية مدخل مهم للتعبير عن العدالة الاجتماعية وشرط ضروري لكل مقاربة تنموية صديقة للبيئة. ووجب حسب VANDANA SHIVA تشمين أنظمة إنتاج ومعالجة زراعية قابلة للحياة ومستدامة. ويبقى من المفيد الحرص على الدعوة إلى تضامن دولي جديد لحماية كوكبنا. حيث وجب إيجاد توازن بين البيئة والتضامن بين البشرية والطبيعة. بالتوازي مع تشمين اقتصاد عادل يقطع مع العلاقة العمودية الاستهلاكية الربحية الاستغلالية. وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الإشكاليات المهمة فكيف للعدالة الضريبية أن تطبق على أرض الواقع؟ وكيف للملوث (أفراد أو دولاً أو شركات...) أن يقبل بدفع تعويضات (للأفراد وللدول...)؟ لذلك وجب الضغط أكثر على الدول المتقدمة للالتزام بالشروط البيئية للانخراط أكثر في البرامج التنموية المستدامة مع الحرص على منح الجمعيات صلاحيات أكبر للتدخل المباشر والرقابة المباشرة للإخلالات البيئية المحلية والكونية. والقيام بتعديلات تشريعية تواكب الرهان الرقابي عبر سن قوانين جديدة وعصرية رادعة للمخالفين تحين باستمرار. وتكون المقاربة الصحية مدخلاً

أساسي لأي مقارنة تنموية صديقة للبيئة. ويجب تثمين دور الخبراء البيئيين من المختصين التربويين السوسيوولوجيين والسلوكيين في البرامج التنموية ذات الطابع البيئي. ومن شأن تثمين الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة وتعميم الطاقة البديلة في جميع المجالات وتشجيع الاقتصاد الدائري من ارساء مقارنة تنموية مستدامة. وقد تساعد المقاربات السوسيوولوجية الحديثة التي تدرس سلوكيات الأفراد في دعم الوعي البيئي وتقويته ضمن تربية مغيرة Education Transformatrice فالتعمق في دراسة التمثلات يعتبر مدخلا مهما لتدريس التربية البيئية ومدخلا جيدا لفهم سلوكيات الأفراد وتغييرها. يضاف الى ذلك توظيف علم المخاطر كمحرك مهم ومحور أساسي للخطط البيئية المستقبلية المرشدة كقضية شح المياه. وفي الختام أصبح من الضروري الإسراع بإدخال مادة التربية البيئية ضمن التكوين التعليمي الأكاديمي للطفل التونسي. وأصبح من الضروري الحرص على الجمع والمراوحة بين التكوين البيئي النظري والتطبيقي للمتعلمين. يظل المشكل البيئي قائما ويظل محور القضايا المحلية والدولية لارتباطه المباشر بالبعد التنموي للبلدان. ولعل تجاهل هذه الظاهرة من شأنه عرقلة تطور هذه الدول. وقد سعت الدولة التونسية في السنوات الأخيرة -على غرار سائر الدول- إلى الاشتغال على هذا المجال وثمنت التجارب التنموية الصديقة للبيئة. ولكن فشلت إلى الان في إنجاح برامجها الإصلاحية. لأنها لم تعتمد مقارنة استباقية وقائية شاملة تدمج البعد الاجتماعي والاقتصادي مع الديمغرافي - البشري والتثقيفي مع التنموي... وإهمالها لجوانب مهمة على غرار البعد التربوي _ التعليمي والتثقيفي للمواطن -الطفل والمجتمع المدني ككل. وقد يستدعي الأمر مراجعة شاملة لجميع المجالات كالمجال القانوني (في طابعه الرقابي، الردعي)، وفي المجال التربوي (تعديل البرامج، إدراج اختصاصات ومواد جديدة...)، على المستوى القانوني، اللوجستي (تعديل القوانين وسن تشريعات جديدة، دعم البنية التحتية وتوفير الوسائل اللازمة...)، على مستوى الحوكمة (تعصير الإدارة، تثمين مركزية القرار المحلي...) على المستوى البحثي (تثمين دور الخبراء في المجال التنموي والبيئي...) على المستوى السلوكي (الاشتغال على تعديل السلوك، الجمع بين التثقيف والجدية...) وفي ظل اقتراب المخاطر من البيئة المحلية للمواطن التونسي وفي ظل تهديدها المباشر لحياته، وجب الشروع في مقارنة تنسيقية تطويرية، تفاعلية، تشاركية، تعاونية. ونجح علم النفس الاجتماعي في إخراج مفهوم التمثلات من طابعه المسقط والضيق الذي اختزله فيه علم الاجتماع إلى فضاء أرحب كشف من خلاله عن ديناميكية الكبيرة وتفاعلاته العديدة والمتنوعة التي ينسجها داخل المجتمع وبين

أفراده.حيث يؤثر المجتمع في الفرد، وفي المقابل يؤثر الأفراد بدورهم في سلوكيات المجتمع ويغيرونها.حيث يمثل التغير الاجتماعي انعكاسا لتبادلات شديدة الكثافة وفي غاية الأهمية.وفي هذا السياق يتجلى الدور الأساسي للتربية البيئية في طرح العديد من الأفكار الجديدة والتي ينقلها الأفراد إلى أسرهم فتتأثر الأسرة وتتغير السلوكيات الأسرية بصفة عامة.وتتخرط الأسرة بدورها في التغيير الاجتماعي فتتعدل مواقف الأفراد وهو ما يؤثر مباشرة في السلوك المجتمعي ككل.وتسهم المقاربات التربوية التفاعلية في فهم سلوكيات المتعلمين وسبل تطويرها.

في الختام يظل المشكل البيئي قائما ويظل محور القضايا المحلية والدولية لارتباطه المباشر بالبعد التنموي للبلدان.ولعل تجاهل هذه الظاهرة من شأنه عرقلة تطور هذه الدول.وقد سعت الدولة التونسية في السنوات الأخيرة _على غرار سائر الدول إلى الاشتغال على هذا المجال وثمرنت التجارب التنموية الصديقة للبيئة.ولكن فشلت إلى الان في إنجاح برامجها الإصلاحية.في حين نجح علم النفس الاجتماعي على الأقل في اخراج مفهوم التمثلات من طابعه المسقط والضيق الذي اختزله فيه علم الاجتماع الى فضاء أرحب كشف من خلاله عن ديناميكية الكبيرة وتفاعلاته العديدة والمتنوعة التي ينسجها داخل المجتمع وبين أفراده.حيث يؤثر المجتمع في الفرد، وفي المقابل يؤثر الأفراد بدورهم في سلوكيات المجتمع ويغيرونها.حيث يمثل التغير الاجتماعي انعكاسا لتبادلات شديدة الكثافة وفي غاية الأهمية.وفي هذا السياق يتجلى الدور الأساسي للتربية البيئية في طرح العديد من الأفكار الجديدة والتي ينقلها الأفراد الى أسرهم فتتأثر الأسرة وتتغير السلوكيات الأسرية بصفة عامة.وتتخرط الأسرة بدورها في التغيير الاجتماعي فتتعدل مواقف الأفراد وهو ما يؤثر مباشرة في السلوك المجتمعي ككل.وتسهم المقاربات التربوية التفاعلية في فهم سلوكيات المتعلمين وسبل تطويرها.فالتربية البيئية فلسفة بيئية تحاول تجاوز المقاربات التقليدية التي تركز على شحن المتعلم بمعلومات بيئية.باتجاه التركيز على مقاربات تعتمد حل المشاكل البيئية كطريقة للتعلم.من خلال استخدام تقنيات تنشيط حديثة ومداخل مغايرة للتأثير في المتعلم ودفعه للانخراط في المشاريع البيئية لاسيما ذات الطابع المحلي.

-المراجع:

- بن يحي، سهام، (٢٠١٧) الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر.
- دليل الحقائق البيئية المدرسية (٢٠١١) الجزء الثاني قسم البيئة والتنمية المستدامة الجمهورية التونسية وزارة الفلاحة والبيئة الإدارة العامة للتنمية المستدامة.
- دليل الحقائق البيئية المدرسية، (٢٠١١) الجزء الأول، القسم البيداغوجي.
- دليل الحقائق البيئية المدرسية، (٢٠١١) الجزء الأول، القسم البيداغوجي، وزارة التنمية والتهيئة التونسية، الجمهورية التونسية.
- دليل المنهجي في التربية البيئية. الجمهورية التونسية. وزارة البيئة والتهيئة الترابية.
- شيشوب، أحمد (١٩٨٨) الأسس النظرية للتربية والتدريس، تونس.
- محمد، طارق، (٢٠٠٨) مشاكل بيئية وأسرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- عريبات محمد، بشير، (٢٠٠٩) التربية والبيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عوض، عايدة صالح، (١٩٨٢) دراسة تحليلية للقيم السائدة في قصص الأطفال، المنشورة من قبل كتاب أردنيين.
- غريب، عبد الكريم، المنهل التربوي، معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية، الجزء الأول، H - A.
- نشوان تيسير (محمود)، وفرا (فاروق حمدي)، (٢٠٠٣) فعالية استخدام القصص البيئية في تنمية الوعي والسلوك البيئي لدى طلاب المرحلة الأساسية الدنيا، بمحافظة غزة.
- نظمية، أحمد سرحان، (٢٠٠٥) منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (١).
- نعيمي، محمود، (٢٠٠٨) تصورات المعلمين حول خصائص الوضعية المشكل في الرياضيات العوامل المؤثرة فيها وعلاقتها بممارستهم، جامعة تونس، ص، ٣٣.

المراجع الاجنبية:

- Charlier, E. Planifier un cours c'est prendre des décisions, De Boeck Université, 1989.
- FERNANDEZ, Marie-Laure, Education à l'environnement et Ecocitoyenneté: De l'espace proche à l'espace lointain IUFMDE BOURGONE 2005. 2006. P.20. P21
- Ferrant: Exploring Oral Tradition, Environmental Awareness and Please Justice, Journal of Catholic, Library Word, Vol.63, N.34, 1992.
- Jodelet, D. Les représentations sociales, PUF, Paris, 1989.
- MIGNE.J: pédagogie et représentations-in Education permanente. 1970. n 8
- Moscovici, S. Des représentations collectives aux représentations sociales: éléments pour une histoire. In D, Jodelet. Les représentations sociales. (Pp.63-86). Paris: PUF. 1989.
- Moscovici, S. La psychanalyse son image et son public. Paris: PUF. 1961.
- Union Européen, Projet de renforcements des capacités nationales en matière d'éducation et de sensibilisation à l'environnement dans les domaines de la biodiversité des changements climatiques et de la lutte contre la désertification, 2007, p12.
- WITTWER.J: sur une problématique des projets d'énoncés-Bulletin de Psychologie n304, 73, 1972.